﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَانَهُ ۚ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾﴾ [مريم: 35]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لما قَبْلَها:

هذه الآية الكريمة معترضةٌ بين كلام عيسى ﷺ، فلَمّا ذَكَر تعالَى أنَّه خَلَقه عبدًا نَبيًّا، نَزَّه نفسَه المُقدَّسة، فقالَ: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَانَهُ ۚ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سُبْحَانَهُ ۚ﴾: أصل السَّبْحِ: البُعْدُ، والتَّسْبيحُ: التَّبْعيدُ، ومنه قولُهُم: سَبَّحْتُ في الأَرْضِ، أي: أَبْعَدْتُ فيها[2]، والتَّسْبيحُ: التَّنْزيهُ والتَّقْديسُ والتَّبْرِئَةُ، يُقال: سَبَّحْتُ اللّهَ، وسَبَّحْتُ لَهُ، أُسَبِّحُهُ تَسْبيحًا، وسُبْحانًا، أيْ: نَزَّهْتُهُ وبَرَّأْتُهُ مِن كُلِّ سوءٍ ونَقْصٍ[3]، وسُبْحانَ: اسْمُ التَّسْبيحِ، وهو اسمُ مَصْدَرِ (سَبَّحَ) المُضاعَفِ وليس مَصْدرًا؛ لأَنَّهُ لم يَجِئ على أَبْنيَةِ مصادرِ الرُّباعيِّ، وقيلَ: هو مَصْدَرُ (سَبَحَ) مُخَفَّفًا، بمَعْنَى: نَزَّهَ، فيَكونُ كالغُفْرانِ والشُّكْرانِ والكُفْرانِ، مِنْ: غَفَرَ، وشَكَرَ، وكَفَرَ، وقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمالُهُ مَنْصوبًا على المَفْعوليَّةِ المُطْلَقَةِ بإضمار فعله كـ ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: 23][4]، ويُطْلَقُ التَّسْبيحُ أيضًا على التَّنَفُّلِ والتَّطَوُّعِ بالعِبادَةِ، والمقصود بـ ﴿سُبْحَانَهُ ۚ﴾ في الآية: التَّنزيه والتَّبرئة له ﷻ عن النَّقائص.

2) ﴿قَضَىٰ﴾: أَصْلُ (قضى) يدُلُّ على إحْكامِ أَمرٍ وإتقانه وإنفاذِه لجِهَتِه، والقَضاءُ: الحُكْمُ والفَصْلُ، يُقالُ: قَضَى في الأَمرِ، أيْ: حَكَمَ وفَصَلَ فيه[5]، ويأْتي بمعنى: الأَداء، تقول: قَضَى دَيْنَهُ، أيْ: أدّاهُ، والقضاءُ أيضًا: الإنْهاءُ والإتْمامُ، يُقالُ: قَضَيْتُ عَمَلي، أيْ: أَنْهَيْتُهُ وأَتْمَمْتُهُ، وسُمّيَ القاضي قاضيًا؛ لأنّه يَحْكُمُ في الأشْياءِ ويُنْهي الخِلافَ فيها،

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 9/ 244.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والخطابيّ، غريب الحديث، ص: 685.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سبح).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 413.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قضي).

والقَضاء كذلك: الأَمر، قالَ اللّه تَعالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: 23]، أَي: أَمر رَبّك[1]، والانقضاءُ: ذَهابُ الشَّيْء وفَناؤه، وكَذَلِكَ التَّقَضّي[2]، والمقصود بالقضاء في الآية: الفَراغُ والإتْمامُ.

3) ﴿أَمْرًا﴾: الأَمرُ مِنَ الأُمور، يُقالُ: أَمرُ فلانٍ مستقيمٌ وأُمورُهُ مستقيمةٌ[3]، والأَمرُ: الحادِثَةُ، والجَمعُ أُمورٌ، لا يُكَسَّرُ على غَيْرِ ذَلِكَ[4]، ويُذْكَر الأَمرُ ويُراد به الدّين، نَحْو: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 48]، يَعْني: دين اللّه[5]، والأمر: المُجازاةُ والعِقابُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النّحل: 1][6]، والمقصود بالأَمرِ في الآية: الشَّأْنُ والفِعْلُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيّن الحَقُّ سبحانه ما يدُلُّ على غناه عنِ الولد والوالد والصّاحب والشَّريك، فقال: ما ينبغي للّه أن يَجعلَ له ولَدًا، تنزَّه اللّهُ عنِ الوَلَدِ والنَّقصِ، وعن كلِّ ما لا يليقُ بكَمالِه، وإذا أراد اللّهُ إحداثَ شَيءٍ فإنَّما يقولُ له: ﴿كُن﴾، فيَصيرُ مَوجودًا كما يشاءُ بلا كُلفةٍ ولا مَشقَّةٍ، كما خلقَ عيسى ابنَ مَريمَ بكَلِمةِ ﴿كُن﴾، فصار مخلوقًا بدونِ أبٍ[7].

ليس بينَ أمرِ اللهِ بالتَّكوينِ وتكوُّنِه تراخٍ، بل يكونُ على الفوريَّةِ

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقع قوله: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ﴾ بما قَبْلَه، ودلالتُه:

جملة: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ إمّا أن تكون تقريرًا لمعنى

الاكتفاء بإبطالِ قولِ النَّصارى في عيسى عليه السلام؛ لأنَّه أهمُّ بالإبطالِ

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (قضي).
(2) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (قضي).
(3) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (أمر).
(4) ابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (أمر).
(5) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 177.
(6) ابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (أمر).
(7) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 107، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 493، والشّنقيطيّ، أضواء البيان: 3/ 419.

العُبوديَّةِ، أو تفصيلًا لمضمونِ جُملةِ: ﴿ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾؛ فتكون بمنزلةِ بَدلِ البعضِ أو الاشتمالِ منها؛ اكتفاءً بإبطالِ قولِ النَّصارى بأنَّ عيسى ابنُ اللّه - ﷻ عن ذلك - ؛ لأنَّه أهمُّ بالإبطالِ؛ إذ هو تقريرٌ لعُبوديَّةِ عيسى، وتنزيهٌ للّه تعالى عمّا لا يليقُ بجَلالِ الأُلوهيَّةِ مِن اتِّخاذِ الولدِ، ومِن شائبةِ الشِّركِ، ولأنَّه القولُ النّاشئُ عنِ الغُلوِّ في التَّقديسِ، فكان فيما ذُكِرَ مِن صفاتِ المدحِ لعيسى ما قد يُقوّي شُبهتَهم فيه، بخِلافِ قولِ اليهودِ؛ فقد ظهَرَ بُطلانُه بما عُدِّدَ لعيسى مِن صفاتِ الخيرِ[1]، ويجوز أن يكون موقعُه ممّا قبلَه موقعَ النّتيجة مِنَ الأسباب والمقدّمات؛ فإن ما قبلَه يُنتِجُه بقوّةٍ لا محالة، ويُنتِج غيرَه، وخُصَّ هو بالذّكر؛ تنبيهًا على أنّه خير ما يفهمونه من كلام عيسى، فهو الأبرّ بحالهم، وعليه فبين الآية ومجموع ما قبلَها مِن كلام عيسى تواصلٌ معنويٌّ خفيٌّ؛ فبينهما كمالُ اتّصال؛ ممّا اقتضَى غيابَ الواو.

دلالة التَّعبير بالكون المنفي بـ ﴿مَا﴾:

صيغةُ: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ﴾ تُفيدُ انتفاءَ الولدِ عنه تعالى بطريق الكناية؛ لأنَّ لامَ الجُحودِ تُفيدُ مُبالغةَ النَّفي، وأنَّه ممّا لا يُلاقي وُجودَ المنفيِّ عنه، ولأنَّ في قولِه: ﴿أَن يَتَّخِذَ﴾ إشارةً إلى أنَّه لو كان له ولدٌ، لكان هو خلَقَه واتَّخذَه، فلم يَعْدُ أنْ يكونَ مِن جُملةِ مخلوقاتِه[2]، فالجملة تَكْذيب للنَّصارى واليهود، وتَنْزيه للّه تَعالى عَمّا بَهَتوه.

لام الجُحودِ تُفيدُ مُبالغةَ النَّفي

إيثار التَّعبير بالمصدر المؤوَّل ﴿أَن يَتَّخِذَ﴾:

أوثِرَ التّعبيرُ بالمصدر المُؤوّل ﴿أَن يَتَّخِذَ﴾؛ للدّلالة على نَفْي اتِّخاذه سبحانه في أيِّ زمن مِنَ الأزمان؛ فالتَّعبير بالمصدر المؤوَّل ينفي عوارضَ احتمالِ أن يتّخذ سبحانه ولدًا في أيّ وقت مِنَ الأوقات؛ وفي

التَّعبير بالمصدر المُؤوَّل ينفي عوارضَ الاحتمال

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 16/ 103.

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 16/ 103، والشِّنقيطيّ، أضواء البيان: 3/ 348.

المضارع نُكْتَة لطيفة؛ وهي أنّه تعالى لا يعتريه ما يعتري المخلوقَ، مِمَّا يُفْقِرُه إلى الولد؛ فالتّجدّدُ فيه يلحظُ كذلك.

معنى حَرْف الجرّ ﴿مِن﴾ ودلالته في ﴿مِن وَلَدٍ﴾:

(مِن) مؤكِّدَةٌ تدلُّ على نفي الواحد والجماعة

قال الزّجّاج: "(مِن) مؤكِّدَة تدلُّ على نَفْي الواحد والجماعة"[1]، ومعنى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ أي: ما صَحَّ ولا استقام، وما كان مِن صفته اتِّخاذُ الولدِ، أي: ثبوت الولد له محال[2]، ولمّا كان المقامُ يقتَضي النَّفيَ العامَّ، أكَّدَه بـ ﴿مِن﴾، فقال: ﴿مِن وَلَدٍ﴾[3].

توجيه المتشابه اللَّفْظيّ:

قولُه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢﴾ [مريم: 92]، هاتان الآيتان الكريمتان مِن سورة مريم تنفيان نفيًا قاطعًا اتِّخاذ الله تعالى ولَدًا كما زعم اليهود في قولهم: ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30]، وكما اعتقدت النَّصارى أنَّ المسيح ابنُ الله، وذلك لأنَّ اتِّخاذ الوَلَد يقتضي مُجانسةً، وكُلُّ مَن اتَّخذ ولدًا اتَّخذه مِن جِنْسِه، واللهُ تعالى مُنَزَّه من أنْ يُجانِس شيئًا، أو يُجانسَه شيءٌ، فمُحال في وصْفه اتِّخاذ الوَلَد[4].

وقد ورد في الآية الأولى لفظ الجلالة: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾، وهذا مناسب لوروده في سياق معجزات باهرات مِن حَمل مريم دون أنْ يَمسَّها ذَكَرٌ، إلى كلام عيسى عليه السلام في المهد، وفي الآية الثّانية ورد لفظ (الرَّحمن) لنقَل مقالة الكُفّار معنًى؛ إذ كانوا يكفرون بالرَّحمن سبحانه، وقد سُبِقت الآية الثّانية بحكاية قولهم: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ

(1) الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 354.
(2) الشَّوكاني، فَتْح القدير، ص: 889.
(3) البِقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 12/ 196.
(4) الواحديّ، التَّفسير البسيط: 14/ 246.

وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ [مريم: 88 - 92]، وعُدِل عن الإضمار إلى الإظهار في الآية الثّانية، بوَضْع (الرَّحمن) مَوْضِعَ الضَّمير؛ "لِلْإِشْعارِ بِعِلَّةِ الحُكْم، بالتَّنْبيه عَلى أنَّ كُلَّ ما سِواه تعالى، إمّا نِعْمَةٌ، أوْ مُنْعَمٌ عليْه، فكَيْفَ يَتَسَنّى أنْ يُجانِسَ مَن هو مَبْدَأُ النِّعَم، ومَوْلى أُصولِها وفُروعِها، حَتّى يُتَوَهَّمَ أنْ يَتَّخِذَهُ ولَدًا؟"[1]، وقد استُخدم في الآية الأولى الكَوْن المَنْفي ﴿مَا كَانَ﴾؛ للدّلالة على عموم النَّفي في كُلّ الأزمنة، وفي الثّانية استُخدِم المضارع المنفي ﴿وَمَا يَنبَغِي﴾ [مريم: 92]؛ للإشارة إلى استحالة اتِّخاذه سبحانه ولَدًا حالًا ومآلًا، فتضافرت الصّيغتان على تأكيد استحالةِ ذلك، والمعنى: ما يتأتّى، ولا يستقيم، ولا يصلُح، ولا يليق به سبحانَه ذلك؛ لأنَّه رَبُّ كُلِّ شيءٍ ومَليكُه.

بلاغة الإطناب بالاعتراض بجملة: ﴿سُبْحَانَهُۥ﴾:

مِمّا لا شَكَّ فيه أنَّ اتِّخاذ الإله ولَدًا مِنَ النَّقائِصِ التّي لا تليق بمقام الأُلوهيَّة؛ لذا جاء الإطناب بجملة الاعتراض ﴿سُبْحَانَهُۥ﴾ للتَّنْزيه العامِّ، أي: تَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ مِن احْتياجٍ إلى ولَدٍ أوْ غَيْرِه، ثمّ عَلَّلَ ذَلِكَ بقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾[2]، وتنكير المفعول به ﴿أَمْرًا﴾ للعموم، والتَّقدير: (أيَّ أمرٍ كانَ).

تنزيه الله تعالى عَـنْ كُـلِّ نَقْصٍ مِـنَ احْتياجٍ إلى ولَدٍ أوْ غَيْرِه

دلالة التَّعبير بأداة الشَّرْط ﴿إِذَا﴾ وبالماضي:

ودلَّ التَّعبيرُ بأداة الشَّرْط ﴿إِذَا﴾، وبالماضي في قوله: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ على تحقُّق إرداته سبحانه ونفاذها، أي: إذا أراد قضاء شيء فكما أراده يكون لا محالة، ولا يتوقَّف كَوْنُه على أسباب وأدوات[3]. ووقعت جملة: ﴿قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ في محلّ جَرّ مضافًا إليه، وأصلُ القضاءِ:

إذا أراد اللـهُ قـضـاءَ شيءٍ يكون لا محالة

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/ 582.
(2) البِقاعي، نَظْم الدُّرر: 12/ 196.
(3) شيخ زاده، حاشيته على تفسير البيضاوي: 5/ 548.

الإحكامُ، أُطلِق على الإرادةِ الإلهيّةِ القطعيّةِ المُتعلِّقةِ بوُجودِ الشّيءِ؛ لإيجابِها إيّاهُ البتّة[1].

الغرض مِنَ التَّعبير بجواب الشَّرْط أسلوبَ قَصْر:

أداة القصر (إنَّما) تُستخدم في مقام التَّعريض

أوثِرَ التَّعبيرُ بجواب الشَّرْط أسلوبَ قَصْر: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ لأنَّ القَصْر مِن أقوى أساليبِ التَّوكيد، كَما أنَّ القَصْر بهذا الأسلوب يأتي دفعةً واحدة، وكأنَّه ضربةٌ لازبٍ، والسّياق هنا موَجَّهٌ للمُمترين المُجادِلين، الذين وصفوا الله سبحانه القادر بصفات المخلوقين باحتياجه للولد، فأوثِرَت أداةُ القَصْر (إنَّما)؛ لأنَّها تُستَخدم في مقام التَّعريض، وهي هنا للتّعريض، وهذا تبكيت آخَر وتوبيخٌ لليهود والنَّصارى، فإنَّ مَن إذا أرادَ شَيْئًا أوْجَدَهُ بـ ﴿كُن﴾، كانَ مُنَزَّهًا عَن شَبَه الخَلْق إلى الحاجَةِ في اتِّخاذ الوَلَد[2].

سِرُّ تقييد الفعل بشِبه الجُملة ﴿لَهُۥ﴾:

سبحانَ المحيطِ بالأشياء علمًا وقُدْرَةً

في تقييد الفعل بشِبه الجملة: ﴿لَهُۥ﴾ دلالةٌ على كمال إحاطته تعالى به، لكَمالِ اقتدارِه عليه؛ فكأنّ هذا الشّيء يقول له: أتيتُ طائعًا، وسمعًا وطاعةً، وحالُ قوم عيسى فقيرٌ إلى العِلْم بذلك.

دلالة التَّعبير بمقول القول جملةً إنشائيّةً:

لَيْسَ المُرادُ بالجملة الإنشائيّةِ حَقيقةَ الأمرِ والامتِثال

جاء قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تَمثيلًا لسُهولَةِ تَأتّي المَقْدوراتِ بحَسَبِ تَعَلُّقِ مَشيئَتِه تَعالى، وتَصْويرًا لسُرْعَةِ حُدوثِها مِن طاعَةِ المَأْمورِ المُطيعِ للآمِرِ المُطاعِ كَقَوْلِه: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ۝٥٠﴾ [القمر: 50]، فالمُمَثَّل: الشَّيْءُ المُكَوّنُ بسُرْعَةٍ مِن غَيْرِ عَمَلٍ وآلَة، والمُمَثَّلُ بِهِ: أمر الآمِرِ المُطاعِ لمَأْمورٍ به مُطيعٍ على الفَوْرِ، وهَذا اللَّفْظُ

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/ 582.
(2) البيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 3/ 123.

مُسْتَعارٌ لذَلِكَ مِنهُ[1]، وفي هذه الاستعارة التّمثيليّة تَقْريرٌ لمَعْنى الإبْداعِ؛ وتَلْويحٌ لحُجَّةٍ أُخْرى لإبْطالِ ما زَعَموه بأنَّ اتِّخاذَ الوَلَدِ شَأْنُ مَن يَفْتَقِر في تَحْصيلِ مُرادِه إلى مَبادٍ يَسْتَدْعي تَرْتيبُها مُرورَ زَمانٍ، وتَبَدُّلَ أطْوارٍ؛ وفِعْلُه تَعالى مُتَعالٍ عَنْ ذَلِكَ[2].

معنى الفاءِ ودلالتُها في ﴿فَيَكُونُ﴾:

طلاقةُ القُدْرة الإلَهيّة وكمالُها

الفاء في ﴿فَيَكُونُ﴾ للتَّعقيب المُرَتَّب على القَضاء؛ للإشارة إلى فوريّة حدوثِ قَدَر الله تعالى حسبَ مشيئته سبحانه، مِن غَيْرِ عَمَلٍ ولا مُزاوَلَةٍ، ولا تأخيرٍ، ولا حاجةٍ إلى سبب، فدلَّ حرف الفاء على طلاقة قُدْرة الله تعالى وكمالِها.

دلالة القراءة المتواترة في ﴿فَيَكُونُ﴾:

وَرَدَت في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ قراءتان؛ الرَّفع بضَمِّ النّون وهي قراءة الجمهور، والنَّصْب بفتحها وهي قراءة ابنِ عامر: ﴿فَيَكُونَ﴾[3]، والرَّفع مِن وجهين؛ أحدهما: العطف على ﴿يَقُولُ﴾، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ﴾ [إبراهيم: 44]، والثّاني: أن يكون الرَّفع على الاستئناف، والمعنى: فهو يكونُ؛ لأنَّ الكلامَ تمَّ عند قوله: ﴿كُن﴾، والمعنى: فسيكون ما أراد اللّهُ، وتوجيه قراءة النَّصْب: أنَّ جَوابَ الأَمرِ بالفاءِ يَكونُ مَنْصوبًا[4].

دلالة التّعبير بالمضارع ﴿فَيَكُونُ﴾:

استحضار صورة التّكوين وحالته في الذّهن

ما يقول اللّهُ له: ﴿كُن﴾ فإنّما قد كان؛ لتحَقّق حصولِ ما يريده تعالى في الحال، وإنّما عُبِّر بالمضارع: ﴿فَيَكُونُ﴾؛ لاستحضار صورة التّكوين وحالته في الذّهن؛ للتّفكير فيها؛ تمكينًا لمعنى الألوهيّة في النّفس والقلب والعقل.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 8/ 92.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/ 179، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 3/ 582.
(3) ابن الجزري، النشر: 2/ 220.
(4) السَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المَصون: 7/ 600.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الأمر والقضاء:

(أَمَـــر) أقــوى في الإلــزام مِن (قضى)

أَمَرَ: المعنى المحوريّ نفاذٌ مع عُلوٍّ وراءَه جمعٌ بشِدّة[1]، **وقَضى**: أصْل المادَّة يَدُلُّ على إحْكام أَمرٍ وإتْقانه وإنْفاذِه لجِهَتِه[2]، ومِن معاني الكلمة: الفَصْل بينَ الشَّيئَين تنبيهًا أنّه صار بحيثُ لا يمكن تلافيه، وكُلُّ أمرٍ مقطوعٍ به، كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: 44]، والقضاء: إحكامُ الشّيء والفراغُ منه، وبه سُمّي القاضي، والقضاء مِنَ الله حُكْمٌ على عباده يُطيعونه به ويُعصونه به، ومِن ذلك: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23] أي: حَكَمَ بذلك تَعَبُّدًا[3]، والقَضاءُ: فصل الأمر قولًا كان ذلك أو فعلًا[4]، والفرق بين الفعلين: أنَّ (أَمَر) أقوى في الإلزام من (قضى).

(1) جَبَل، المعجم الاشتقاقيّ: (أمر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قضى).
(3) السَّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (قضي).
(4) الرّاغب، المفردات: (قضى).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والثلاثون،
سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والثلاثون، سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 31 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-73-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 31 : المجلد الحادي والثلاثون، سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-73-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9736546 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»